E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الإرث الكانطي في فكر جون راولز

Andalusia Translations in the interests of Arab and Oriental investigators
The book of "Amal Al-Aalam" by Ibn Al-Khatib (713-776AH) as an example By

مصطفى سكران(*)
جامعة الجزائر 2 ، الجزائر
sekranemustapha@gmail.com

د.ة. جميلة حنيفي
جامعة الجزائر 2 ، الجزائر
hanifi78@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2020/08/07 تاريخ القبول: 2020/08/28 تاريخ النشر: 2020/09/30

الملخص:

تعرف الفلسفة السياسية وحقولها المعرفية المجاورة تطورات وتغيرات متأتية من جهود وإنجازات العاملين عليها، وبما أن السياسة هي تسيير الشأن العام، وهدف الفكر الفلسفي هو الصالح العام، والعيش السعيد، ولقد شهدت المفاهيم السياسية ترحال عبر الزمن و إنزلاقات سيميائية كحركة للفكر البشري، ولا يكاد يوجد أحد من المهتمين بالفلسفة السياسية المعاصرة إلا و تأثر بما قدمه "جون راولز" في كتابه "نظرية في العدالة" والذي إتبعه بكتاب "العدالة كإنصاف - إعادة صياغة"، نظرا لما يحمله من مشروع فكري تداخل فيه السياسي بالإقتصادي بالأخلاقي بالإجتماعي. فهذه النظرية الأقرب إلى الشمول في طرحها فكانت بدايتها لدى "راولز" مع الفكر الكانطي كقاعدة بنى عليها من مطلق أخلاقي وخاصة أخلاق الواجب، فما هو مدى تأثر "راولز"بـ "كانط" وبأخلاق الواجب؟ وكيف كان لبنائية "كانط" الأثر في فكر "راولز"وخاصة في نظرية العدالة كإنصاف؟

الكلمات الدالة:

الفلسفة السياسية ، العدالة الاجتماعية ، الإنصاف ،الليبرالية ، أخلاق الواجب.

Abstract:

Political philosophy its neighboring fields of knowledge, and since politics is the conduct of public affairs, and the result of philosophical thought is the public good and happy living, and political concepts have witnessed migration through time and semiotic slips as a movement of human thought, and there is hardly any One of those interested in contemporary political philosophy was influenced by what

(*) المؤلف المرسل: سكران مصطفى: sekranemustapha@gmail.com

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

John Rawls presented in his "A Theory of Justice", which he followed with his book "Justice as Equity ".

This theory was the closest to being comprehensive in its presentation, so it started with "Rawls" with Kantian thought as a basis on which he built from an absolute moral, especially the ethics of duty, so how influenced "Rawls" by "Kant" and the ethics of duty? How did Kant's constructivism have an effect on Rawls's thought, especially in the theory of justice as fairness?

Key Words: Political philosophy, social justice, fairness, liberalism, ethics of duty.

.

****

لقد وصف **"مايكل ساندل"** في مقدمة كتابه **"الليبرالية وحدود العدالة"** الليبرالية كصيغة سائدة في الفلسفة الأخلاقية، القانونية والسياسية مفعمة بأفكار العدالة والإنصاف والحقوق أنها "ليبرالية أخلاق الواجب" " **Deontological liberalism** "، التي تدين لـ "كانط" في تأسيسها[1]. فهذه الليبرالية ليست إلا تجسيدا لنظرية العدالة التي هي سابقة من حيث مقتضياتها، فتصبح من أعلى الفضائل الإجتماعية، فإذا أمكن تحقيق السعادة البشرية بواسطة وسائط غير عادلة، فإن العدالة، لا السعادة فهي التي من المفروض أن تسود.

فمن الصعب تحديد المعنى الأدق للعدالة وخاصة بمعناها الأخلاقي، ويصعب تميزها في صيغ الليبرالية، فقد إعتبر**"ستوارت مل"**: "العدالة أهم جزء وأكثر قدسية وإلزاما على الإطلاق في الأخلاق كلها"، بينما **"جون لوك"** يؤكد ان حقوق الإنسان الطبيعية هي اقوى من أي يبطلها أي نظام سياسي. فرغم هذا الطرح كل من **"ستورات مل"** و**"جون لوك"** فلم يرق فكرهما إلى فكر ليبرالي بمفهم أخلاق الواجب بالمعنى العميق. لأنها أخلاق لا تهتم بالقيم فقط وإنما بأسسها أيضا أي بالأرضية المحددة لهذه القوانين الأخلاقية كما يذكر كانط.[2]

فنظرية الواجب كما طرحها **"كانط"** تعبر عن أولية العدالة وأولية الأخلاق، و إلى صيغة مؤسسة يكون فيها الخير أسبق على الحق وان مبادئ الحق مشتقة بصورة مستقلة عن الخير، وان مبادئ العدالة لا تبقى أوامر ونواهي عملية بل هي مرهونة بنظرتها للخير، والحق هو الذي يقيد الخير ويحدد إطاره حين يؤكد **"كانط"** هذا في قوله الخير والشر لا يعرفان قبل القانون الأخلاقي، الذي يظهر لهما، بل يجب تعريفهما بعد هذا القانون وبواسطته"[3]، فلهذا كان إعتراض **"كانط"** قائم ضد النفعيين لأنها تعرض أخلاق الواجب من جانبين: الجانب الاول بأن الأسس التي تقوم عليها النفعية لا يمكن الوثوق بها، والجانب الثاني فإن العدالة تكون فيها قسرية وغير منطقية.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

للتأكيد على أولية العدالة بشكل أكمل حتى في الحالات الإستثنائية بإسم السعادة البشرية يجب رفضها، فعدم التأكيد المطلق عليها و أوليتها يؤدي إلى اللاعدالة والقهر، ويضيف **"كانط"** أنه حتى وإن كانت الرغبة في السعادة مشتركة مع جميع البشر فيمكن لهذه الرغبة أن تصلح كأساس للقانون الأخلاقي. فحين يسأل **"كانط"** عن الشروط الحازمة التي تميز أخلاق الواجب وعلى أولية الواجب حين يطرح التساؤل: أي مصدر يكون أصلا للواجب؟ وأين نجد الأصل النبيل، الرافض بشموخ لأي قرابة مع الهوى؟ ويجيب **"كانط"** في ذات العقل العمومي لا في موضوعه، ذات قادرة على أن تكون لها إرادة مستقلة، فهي ليست غاية تجريبية بل ذات لها غايات أي الكائن العاقل نفسه، وهي التي يجب أن تشكل القاعدة لكل المسلمات التي ينطلق منها الفعل، فلا شيء قادر على ان يكون مصدرا للحق، لأن هذه الذات وحدها هي ذات للإرادة المستقلة.[4]

فالحقوق والحريات الأساسية و أسبقيتها هي الهدف بإعتبارها تضمن للمواطنين الشروط الإجتماعية الأساسية لتطورهم و الممارسة الكاملة للملكة الأخلاقية الأولى و هي القدرة على فهم العدالة و الملكة الثانية هي القدرة على تطور الخير ضمن قضيتين أساسيتين: القضية الأولى هي تطبيق مبادئ العدالة والقضية الثانية هي تطبيق المواطنين لملكة عقلهم العملي لعقلانية تصور الخير.[5]

إن **"راولز"**بإعتباره "كانطيا" محدثا حين يستند إلى **"كانط"** في تفسير لفكرة الطوباوية الواقعية حين يؤول فكرة السلام الأبدي على انها تنطلق من التعاقد الإجتماعي في التصور السياسي الليبرالي لنظام ديمقراطي دستوري وتوسيعها من خلال إدراج الوضع الأصلي الثانوي، حيث يكون إتفاق بين ممثلو الشعوب الليبرالية مع الشعوب الليبرالية أخرى وغير ليبرالية، وهذا ما جاء في فكرة **"كانط"** أن الأنظمة الدستورية يلزمها أن توطد دعائم قانون الشعوب لكي تحقق بالكامل حرية مواطنها.[6]

يتمثل المشروع الذي قدمه **"راولز"** في البحث عن دعامات سياسية لمجتمع ديمقراطي وعادل لمواطنين أحرار و متساوون و تفرقهم مذاهبهم المتناقضة دينيا، فلسفيا أو أخلاقيا. فإن تعدد المذاهب و كثرتها تثري المجتمع بالتنافس بينهما من اجل البقاء و التعايش و ما يوطد التصور السياسي الذي تمثله الديمقراطية الدستورية . فحين يقول **"راولز"**:"لقد كان هدف **"كانط"** الأساسي هو تعميق وتحليل فكرة **"روسو"** بأن الحرية هي التصرف وفق قانون شرعناه

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

لأنفسنا وهذا لا يؤدي إلى أخلاق التحكم الحازم بل يؤدي إلى أخلاق التقدير الذاتي والإحترام المتبادل[7].

تنطلق فكرة العقد الإجتماعي من خصوصيات البنية الأساسية، فالليبرالية تقر باختلاف المرفوض والناتج عن البحث وعن التوافق والوفاق السياسي، والتأكيد على أسبقية السياسية على الفلسفة و الخطابة و الإقناع على القوة و القهر. لقد أقر **"راولز"** بأن آراء **"كانط"** مطبوعة بعدد من الثنائيات الميتافزيقية العميقة مثل ثنائية الضروري/الممكن ، الشكل/المحتوى، العقل/الرغبة، الظاهر/الباطن، لذلك فإن **"راولز"** لم يقصد من قراءته لـ**"كانط"** تأويلا لمذهبه بل تأويل العدالة كإنصاف.[8]

فحسب **"محمد عثمان محمود"** فإن **"راولز"** تمكن من خل مشكلة علاقة الخير بالحق في ربطهما وظيفيا في تحديد الحق دون تطفئ قوته، والتأكيد على تكاملهما، فيمكن القول إن هذا يعد تطورا في رؤية **"راولز"** في قطيعة مع الرؤية الأخلاقية الفلسفية شاملة التي اتصفت بها طرحه الأول في نظريته في العدالة، أما في طرحه الأخير في العدالة إنصافا: إعادة صياغة فإنه يلح على ان اشتغاله ينحصر على وفي المستوى السياسي للعدالة عبر تقديم رؤية من شأنها الإحتفاظ بالقول بأسبقية الحق على الخير، تبرير القول بتكاملها".[9]

كما سبق وذكرنا فإن **"راولز"**قد تناول فلسفة الحق عند **"كانط"** والعدالة كإنصاف لإيجاد توافق سياسي، وقد عمد **"راولز"** أن يجد تصورا معقولا داخل مذهب واحد منسجم مع قواعد الإتفاق معمق داخل ثقافة سياسية عمومية لأي نظام سياسي دستوري، فبغض النظر عن عدالة المؤسسات الإجتماعية والسياسية فإن ما تحققه نظرية العدالة كإنصاف فهدفها تحقيق تصور سياسي للعدالة يكون دو قبول عبد المواطنين وتواصلهم مع غيرهم، فلبد من إطلاق إتفاق على صحة المقدمات ويعترف بها كل الأطراف، وعليه فإن هدف نظرية العدالة كإنصاف لم يكن ميتافيزقيا ولا إبستمولوجيا. لم تعد الفلسفة تحتل موقفا يؤهلها لتقديم شرعنة للنظام السياسي من خلال خطاب معياري يبرر اللجوء إلى العنف أو المس بالحريات الفردية عندما يشعر المجتمع بالتهديد كما أنها لم تعد مؤهلة للبحث عن حل بديل لخطاب الشرعنة[10].

يبين **"راولز"** أن النزعة البنائية عند **"كانط"** تسعى إلى تأسيس وإلى تكوين تصور للشخص يجب أن لا يتناقض مع ثقافته ويتقبلها باقي المواطنين كوجهة نظر إجتماعية صحيحة، والتحليل هو حجة موجهة إلى أولئك الذين يختلفون هنا أو نوجهها لأنفسنا عندما يكون لنا

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

رأيان، إنه يسلم بصدام الآراء بين أشخاص أو داخل الشخص الواحد ويبحث عن إقناع الآخرين أو إقناع أنفسنا بمعقولية المبادئ الذي تتأسس عليها إقراراتنا وأحكامنا ولتعليل تصور العدالة إلى شخص آخر يلزم أن تقدم إليه دليلا على صحة مبادئها إنطلاقا من المقدمات التي تتفق معه عليها، إن لمثل هذه المبادئ نتائج تلائم أحكامنا المتروية [11].

فقوة الذات تستمد وجودها من تصور الحق والتصور العام للعدالة، فحسب "راولز" على الفرد أن يتميز بكفاءة أخلاقية حتى يكون قادر على إصدار أحكام وكفاءة عقلية حتى يفكر، فالأول تمكنه من تملك حسن العدالة والثانية تمكنه من القدرة على تصور الخير فيقول **"راولز"**: "إن وحدة الشخص تتجلى في الإنسجام في مشروعه وهذه الوحدة تتأسس على الرغبة الرفيعة في إتباع مبادئ الإختيار العقلاني بطرق تتلاءم مع المعنى الذي يعطيه للحق والعدل، فالشخص بالطبع لا يصوغ أهدافه دفعة واحدة بل تدريجيا ولكن بالطرق التي تسمح بها العدالة وهو قادر على صياغة وتتبع تصميم في الحياة وبالتالي وضع تصميم لوحدة شخصيته"[12].فلقد ناقش **"راولز"** مضمون مبدأ العدالة المتساوية ومعنى الأولوية للحقوق التي تعرفه، ويبدو ملائما عند هذه النقطة ان هناك تأويلا **"كانطيا"** لتصور العدالة يشتق عنه هذا المبدأ، يرتكز هذا التأويل على فكرة **"كانط"** حول الإستقلال الذاتي، فمن الخطأ كما يعتقد **"راولز"** التشديد على المكانة العمومية والكونية في أخلاق "كانط"، حيث أن المبادئ الأخلاقية العامة والكونية ليست جديدة معه، وكما يرى **"راولز"** ان هذه الشروط لا تأخذها بعيدا بكل الأحوال[13]. فمن الإجحاف في حق **"كانط"** أن نلخص فكره كله وان نختزل نظريته في الأخلاق على هذا المستوى.

على المستوى الأول فالمبادئ الأخلاقية هي إختيار عقلاني يحدد قانون أخلاقي، وتصبح الفلسفة الأخلاقية الدراسة للتصور وللنتائج لقرار عقلاني معرف بشكل مناسب، هذه الفكرة لها عواقب مباشرة، نفطر للحظة بالمبادئ الأخلاقية كتشريع لملكة من الغايات، ومن الواضح أن هذه المبادئ يجب ألا تكون مقبولة من الجميع فحسب بل يجب ان تكون عامة وعلنية كذلك، أخيرا يفترض **"كانط"** أن هذا التشريع الاخلاقي يجب أن يوافق عليه تحت شروط تصف الناس على انهم كائنات حرة ومتساوية، وبعد توصيف الوضع الأصلي محاولة لتفسير هذا التصور، ولا أرغب في المجادلة هنا بالنسبة لهذا التأويل على أساس السياق النصي لـ **"كانط"**.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

من المؤكد أنه قد يرغب بعضهم بقراءته بشكل مختلف، وربما من الأفضل أن تؤخذ الملاحظات الواجب إتباعها كإقتراحات بربط العدالة إنصافا بالنقطة العليا في الإتجاه التعاقدي عند **"كانط"** و **"روسو"**.[14] يظهر جليا طرح **"راولز"** في محاولة لتأطير المجتمع العادل المبني على التوافق وإتجاه تعاقدي مماثل للعقد الإجتماعي عند **"كانط"** و **"روسو"** بوصف أفراد المجتمع أحرار ومتساوون، وتطبيق مبادئ العدالة على البنية الأساسية في المجتمع.

يرى **"كانط"** أن شخصا يتصرف بإستقلال ذاتي حين تكون المبادئ المتعلقة بسلوكه مختارة من قبله على انها التعبير الممكن الأكثر كفاية عن طبيعته ككائن عقلاني حر متساوي، والمبادئ التي يتصرف على أساسها ليست متبناة بسبب موقعه الإجتماعي او مواهبه الطبيعية، او على ضوء نوع معين من المجتمعات يعيش فيه أو أشياء محددة يريدها، إن التصرف على أساس مثل هذه المبادئ يعني التصرف بطريقة تابعة او خاضعة، وإلى حد ما يحرم حجاب جهل الأشخاص في الوضع الأصلي من المعرفة التي تمكنهم من إختيار مبادئ تابعة[15]، فإختيار المبادئ المؤسسة للمجتمع يكسب الفرد شعور بالحرية والمساواة تدفعه إلى التعرف بكل حرية حسب الموقع الإجتماعي وقدرته، والضامن لهذه المبادئ والظروف هو "حجاب الجهالة" بدون تحيز فيخضع الجميع إلى شروط عامة. إنطلاقا من هذا يظهر مدى طموح **"كانط"** إلى تأسيس لأخلاق موضوعية وموحدة بين البشر وتعاليها عن الذاتية المرتبطة بالميولات والرغبات خاصة منها الجسدية، وتطفو عليها صفة القدامة لإقترابها بأخلاق الذات الإلهية، لتفادي تصادم الأفراد لأن الميولات ليست واحدة بل هي متغيرة ومتعددة وقد تكون متضاربة، بإعتبار أن أفعال البشر بعيدة أن تكون كلها خيرة لسبب بسيط أن تصرفات بشر وليست أعمال الله.

فقد تبين ان **"راولز"** قد استند في نظريته إلى مبادئ عامة وإنسانية في إطار فلسفة أخلاقية وسياسية من خلال واجهتين الاولى خاصة بالعقد الإجتماعي والثانية خاصة بالخير العام وإرادة الخير، فإنطلاقا من فكرة **"كانط"** أنه ليس هناك عقد يقدر أن يدخل الإنسان في فئة الحيوانات الأليفة التي نستخدمها وفقا لإرادتنا لأي نوع من الخدمة، لان لكل إنسان حقوق لا تحول ولا يقدر ان يتخلى عنها حتى لو أراد[16]. فمن الضروري التعريج على ظهور العقد الإجتماعي وتطوره عبر كرونولوجيا غالبا ما ارتبطت بمشروعيته، فالعقد حقيقة تاريخية تطور الدولة التي هدفها خدمة ورعاية مواطنيها، وأن العقد قائم على التراضي وقبول المحكومين بالمشروعية السياسية للحاكم إلا أنه لم تخلو نظرية العقد الإجتماعي من إنتقادات خاصة في المجال التطبيقي لعقد والجانب الممارساتي له.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

فقد تبين أن **"كانط"** وفكرته عن عدالة قد قامت على المنفعة ويظهر هذا في طرحه حول الأخلاق والعدالة ان الأساس فيها هو الحرية وليس السعادة، أما **"راولز"** فقد قدم طرحا مغايرا عن الطرح النفعي لدى **"كانط"**، فقد انطلق **"راولز"** من الحق والحرية السياسية وتسبيقها لأنها تضمن للمواطنين الشروط الإجتماعية الأساسية للتطور ولممارسة الكاملة للأخلاق والقدرة على فهم العدالة والعقل العملي[17]. ولم يخفي **"كانط"** تخوفه وتوجسه من الحرية حين أقرأ أنها شيء مرعب وتتصف بالمخيفة حين لا تحدد أعمالنا وتكون هذه الحرية مطلقة، فقد تصبح حرية متوحشة حسب **"كانط"** وبالتالي لا تكون مبدأ للأخلاق، وعلى خلاف هذا أقر أننا بحاجة إلى تصور مختلف ومغاير تماما للحرية تجعل منها وسيلة لقيام الأخلاق وإمكانية الفعل الأخلاقي حيث يقول: "**يجب أن تنظم اعمالنا إذا أردنا لها الإنسجام، وتنظيمها يحققه القانون الاخلاقي**"[18]، وهنا يظهر حرص **"كانط"** على مبدأ الحرية وإرتباطها بالأخلاق، وهذا ما انطلق منه **"راولز"** وقد بين فكرة إنطلاقا تأثره بـ **"كانط"** ونقطة الإشتراك والتقاطع بينهما في أن كلاهما يحاول بناء فكر سياسي على أساس أخلاقي.

حيث أن **"كانط"** يرى أن الإنسجام في أعمالنا يقوم على تنظيم هذه الأعمال وأن إرادة الفرد الواحد عليها تنسجم مع إرادة الآخرين وتنصهر ضمنها لتشكل وحدة عضوية، أي أنه على أفعالنا ان تكون إنسانية وعالمية وتنطبق على قانون عالمي« Universel law»والذي يمثل القانون الأخلاقي، وهنا تتحول الحرية من الفوضى إلى النظام وتتشكل ضمن صورة جديدة، ويعترف **"كانط"** قائلا: "الأخلاق ليست مما يسر كثيرا" فإن لذة الاخلاق تأتي من كونها عالمية وهذا ما يجعل منها قوة دافعة لأخلاق البشر، ففكرة الإنسجام والحرية المنظمة يقصد بها **"كانط"** تحديد وتقييد الأخلاق الطبيعية الجسدية المفعمة بالرغبات والإنفعالات والرغبات المتضاربة التي تتغير من فرد إلى آخر، وتتأثر بالزمان والمكان، وعليها أن تقارب "أخلاق الله الذاتية المقدسة حتى تصبح أخلاق موضوعية متجردة من الذاتية[19].من هذا المنطلق كان لبد لأعمال البشر أن تخضع للواجب لتكون أخلاقية والواجب يتألف من واجبات أحدهما داخلي والآخر خارجي، فالواجب الخارجي هو مفروض من إرادة الآخرين، أما الواجب الداخلي فمصدره إدراة الفرد ذاته.[20]

وكل من الواجبين له صورة الأمر ويتميز بها، فالفرق بينهما هو في مصدر الإلتزام، وقد ذكر **"كانط"** هذه التميزات في رسالته **"محاضرات في الأخلاق"** وأعادها في كتابه "ميتافيزيقا الأخلاق"، فالواجب الخارجي كاملا وهو شرع أما الواجب الداخلي فهو ناقص وهو ذاتي.[21]

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

وبالتالي فإن **"راولز"**إنطلق من "الحكم المدني" الذي أخذه عن **"جون لوك"** وعن **"كانط"** أخلاق الواجب، وقد وصفه **"الذهبي مشروحي"** في مقاله فلسفة الحق بين "كانط" و"جون راولز": "أنه يتجنب القضايا الفلسفية والأخلاقية لأنه يتعذر إيجاد حل لها على الصعيد السياسي ونظرية العدالة كإنصاف لا تقدم نفسها على انها تصور صادق بل تقدم نفسها كقاعدة لإتفاق سياسي يبلغه مواطنون أحرار ومتساوون طوعية، وعندما يتوطد هذا الإتفاق على مواقف إجتماعية وسياسات عمومية فهو في الوقت نفسه يضمن مصالح كل الأفراد والجماعات التي تشكل جزء لا يتجزأ من النظام الديمقراطي العادل"، فهذا تأكيد على صعوبة القضايا الموسومة بالأخلاق وتبحث عن عارج سياسة وأن نظرية العدالة كإنصاف تبقى سطحيا نظرية سياسية، فنظرية **"راولز"** نظرية يصعب الإتفاق عليها لأنها قائمة على أسس معيارية في الأصل.[22]

لقد جاء **"راولز"** بمقاربة سياسية أخلاقية عبر التربية على المواطنة والولاء للمجتمع السياسي العادل، حين اكد على الدور التربوي الذي يؤسس للوصول إلى ما يجب أن يكون السلوك متوافق مع مبادئ العدالة والضامن لإستقرارها، وتتجلى هذه المقاربة التربوية في ارتباطهما بمفهومي العقلانية والمفعولية أي القوتين الأخلاقيين، والقائمة على "سيكولوجية أخلاقية معقولة" أو "سيكولوجية المعقول"، حيث أن سيكولوجية المعقول تمثل بحثا في تطوير قوى المواطنين الاخلاقية، فيقبلون إلزامات السلطة العادلة وذلك بإقتناعهم بها، فإن جهد **"راولز"** في هذا الجانب يصب في علم النفس السياسي الذي يهتم بالتنشئة السياسية والتربية على المواطنة التي تعتبر من موضوعاته، وبناءا على ما تقدم فإن المقاربة التي تعبر عنها هذه السيكولوجيا الهدف منها هو خدمة أهداف العدالة وإستقرار مبادئها وضمان سلوك المواطنين وفقا لها.[23]

4. خاتمة:

فقد تحاش **"راولز"** القضايا الفلسفية والاخلاقية حين تعذر إيجاد حلول لها سياسيا، فقد طرح "نظرية العدالة كإنصاف" كقاعدة لإتفاق سياسي يبلغه مواطنون أحرار ومتساوون، وضمان مصالح الأفراد والجماعات في نظام ديمقراطي عادل وفق إتفاق على مواقف إجتماعية وسياسات عمومية، وحين يغيب هذا الغتفاق حول القضايا السياسية الأساسية ما ينتهي بالدولة إلى إنتهاك الحريات الأساسية، فالطابع "الكانطي" الذي يقسم فيما بين البنية والمؤسسات الخصوصية يرجع إلى التمييز بين المواطن كشخصية أخلاقية والفرد الخصوصي،

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

فكيف تتحقق الشخصية الأخلاقية؟ وما هي طبيعة الشخص؟ ففي نظر "كانط" على الشخص ان يلتزم بإجراءات والمبادئ الاولى، في حين أن **"راولز"** طرح نظرية العدالة كإنصاف ليست نسخا لما جاء به **"كانط"** بل هي شبه هوية تأسيسية **"كانطية"**، فهذا ما يفسر التباعد بين **"كانط"** و **"راولز"**وإقتراب الأخير من الفلسفة البراغماتية لـ **"ديوي"** حيث يقر بتلاقي نظريتهما في نقطة أساسية ألا وهي تجاوز الثنائيات التي طبعت كل من عمل **"كانط"** تبقى في نظر **"جريمي بنتام"** غير صحيحة لأن **"كانط"** يقول أننا نصف العالم لغايات مختلفة سواء كانت عملية أو أخلاقية، وأن وصف العالم لا يعني إعادة نسخه، وان كل وصف تؤطره الإختيارات التصورية.[24]

الهوامش:

[1] مايكل ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، ترجمة: محمد الهناد، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، 2009، ص 36.

[2] المرجع نفسه، ص 37.

[3] مايكل ساندل ،المرجع نفسه. ص 37.

[4] المرجع نفسه، ص 43

[5] الذهبي مشروحي، فلسفة الحق بين كانط وجون رولز - أوراق فلسفية، العدد 21، 2002، ص 356.

[6] الذهبي مشروحي، نفس المرجع، ص 361.

[7] نفس المرجع، ص361

[8] نفس المرجع، ص 362.

[9] محمد عثمان محمود، العدالة الإجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر- بحث في نموذج "راولز"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ماي 2014، ص 182.

[10] الذهبي مشروحي، المرجع السابق، ص 364

[11] المصدر نفسه

[12] الذهبي مشروحي، المرجع نفسه، ص 365.

[13] جون راولز، نظرية في العدالة، ترجمة: ليلى الطويل، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011، ص 316.

[14] جون راولز، نظرية في العدالة ..، المرجع السابق، ص 317.

[15] جون راولز، نظرية في العدالة المصدر نفسه، ص 317.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[16] رضوان السيد، نظرية العدالة في الفكر الغربي المعاصر: قراءة في أطروحة "جون راولز" وآثارها، مجلة التسامح، العدد 28، سنة 2009.

[17] رشا العشري، العدالة من منطلق الحرية، موقع كتابات، 2017/05/29.

[18] جون راولز، العدالة كإنصاف، إعادة صياغة- ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 2009، ص 30.

[19] جون راولز، العدالة كإنصاف، إعادة صياغة ، المصدر السابق، ص 31.

[20] المصدر نفسه، ص 31-32.

[21] رضوان السيد، نظرية العدالة في الفكر الغربي المعاصر، مجلة التسامح، العدد 28، 2009.

[22] الذهبي مشروحي، مرجع سابق، ص 366.

[23] محمد عثمان حمود، المرجع السابق، .182

[24] الذهبي مشروحي، المرجع سابق، ص 364.